د. محمد محمود الإمام
1997/12/15

تعقيب على البحث الرابع حول
تعامل الولايات المتحدة مع مسار الكوكبة
ودورها الحالي والمستقبلي في الاستئثار بعوائد الكوكبة

مقدمة:

أود أولا أن أشكر مجلس الوحدة العربية على دعوتي إلى المشاركة في هذه الندوة التي تتناول ظاهرة، أو بالأحرى مجموعة من الظواهر التي لا يسهل الفصل بينها وبين المسار المستقبلي للبشرية، أو ما يصطلح على تسميته بولوج القرن الحادي والعشرين، حيث تلتقي بداية الألفية الثالثة باعتلاء البشرية الموجة الثالثة من تاريخ حياتها. وأشكر بوجه خاص إشراكي بالتعقيب على أحد البحوث، رغم ما يعنيه هذا من مشقة التعقيب أو الإضافة لكون الباحث أحد المفكرين العرب البارزين، الدكتور بول سالم، مدير المركز اللبناني للدراسات. وأسمح لنفسي بقليل من التغيير في العنوان المقترح للموضوع من زاويتين. الأولى ترجيح مصطلح **الكوكبة** على لفظ **العولمة**، لأسباب سنبينها فيما بعد. الثانية هي جعل الأصل هو الحديث عن الولايات المتحدة دون التقيد بما هو كائن من أنها "القطب الأكبر"، حتى لا يصادر هذا على احتمال أن يقود التطور المستقبلي إلى فقدانها هذه الصفة، سواء باختفاء القطبية الأكبر ذاتها، أو بإمكان انتقالها إلى غيرها. وفي هذا الصدد ننوه بتفادي الوصف الشائع للولايات المتحدة بأنها "القطب الأوحد"، في إشارة هي في رأينا غير دقيقة لانتهاء ما يسمى الثنائية القطبية، وبدء حقبة الأحادية القطبية. ولهذا الأمر أهميته لا سيما للدور الذي يُعزى لانهيار الاتحاد السوفيتي، والذي لفت الباحث الأنظار إليه في مستهل بحثه، الذي أولى جل اهتمامه للتعامل مع القطبية ذاتها.

وقد تناول الباحث قضية القطبية من أركانها الثلاثة السياسية والاقتصادية والثقافية، وأوضح كيف تمكنت الولايات المتحدة من الإمساك بزمام المبادرة فيها حتى الآن، واستنتج أنها لن تجد مشقة كبيرة في استخدام أدوات طال بها العهد في استخدامها، فأصبحت لها متقنة، ولن يواجهها الكثير مما يدعوها إلى الاجتهاد لتغييرها. ولعل هذا نتيجة منطقية للمنهج المستخدم، ولعله يصف الواقع، ولكنه يتركنا أمام المهمة الأساسية التي تعنينا في هذه الندوة، وهي ظاهرة الكوكبة وتعامل الأطراف المختلفة معها، بدءا بالولايات المتحدة التي تشغل حاليا موقع القطب الأكبر. وفي اعتقادنا أن مقاربة الأمر من زاوية الكوكبة بدلا من القطبية يلقي أضواء أخرى إلى جانب ما تضمنه البحث ذاته.

من هذا المنطلق أقترح أن نتوقف بعض الوقت عند مضمون عملية الكوكبة، دون الخوض في أبعادها حيث يتناولها البحث الأول من هذه الندوة، لكي يتسنى لنا تبين كنه العلاقة بين الأمرين. وبحكم اتصاف ظاهرة الكوكبة بالشمولية العالمية، نقترح أن يتم ذلك من خلال تتبع تطور "النظام الاقتصادي العالمي"، لاستيضاح أسس التغير في الجوانب الموضوعية الذي انتهى إلى تبلور ظاهرة

الكوكبة، ويعالج انعكاساتها على القطبية، حتى تتوفر أداة لتصور العلاقة بينهما مستقبلا. ومن ثم نجتهد في وضع أساس لجدلية العلاقة بين الكوكبة والأمركة حاليا ومستقبلا، وهي العلاقة التي ركز عليها الباحث، مرجحا اقتران الظاهرتين سابقا وحاليا ومستقبلا.

كوكبة لا عولمة:

أشرت من قبل إلى تفضيل مصطلح الكوكبة على لفظ العولمة. وأضيف إلى التفسير الذي أورده الدكتور إسماعيل صبري عبدالله لظاهرة الكوكبة، أنه في ظل النظام الدولي السائد على مدى معظم القرن العشرين، سادت نزعة متزايدة لدى جمهرة من الباحثين والفاعلين السياسيين والاجتماعيين ترى وجاهة في التحرك نحو العالمية universalism وجدوى العمل من أجلها، كمنهج يقود إلى القضاء على بواعث التناحر بين الدول القطرية والتمسك بالنعرات الوطنية nationalism، وما يقود إليه هذا من تكرار الصراع الدامي الذي أوقع العالم في حربين طاحنتين، ليس بسبب شيوع ظاهرة التناحر في مختلف أرجاء العالم، بل بحكم سيطرة الأمم الأوروبية على مقدرات مساحات شاسعة من العالم من خلال آلية الاستعمار السافر. فالدولة الوطنية كانت من معالم التطور الأوروبي وتأتي الدعوة إلى العالمية كمرحلة متقدمة من هذا التطور، وكأنها استطراد طبيعي للانتقال من العشائرية إلى الوطنية. وتنافست في هذا الشأن المدرستان الوظيفية والتعاملية، اللتان ما لبثتا أن اصطدمتا بحيوية الدور الذي يلعبه الأساس الثقافي والتقارب الاجتماعي، فتراجعتا إلى الإقليمية، لا سيما بعد أن وجدت أوروبا أن ثوب الاستعمار لا بد وأن يتغير.

هذا السعي نحو كل من العالمية والإقليمية هو **اختيار توجّهي** normative تحدد واقعيته اعتبارات موضوعية، على رأسها طبيعة النظام الإنتاجي وما يفرزه من علاقات داخل وحداته، وامتدادها إلى ما بين هذه الوحدات في مجمعاته، ثم ما بين المجمعات ذاتها. وقد كان تباين هذه العلاقات هو الذي رجح جدوى التوجه الإقليمي وفقا لمدى توافقها مع الأطر الاجتماعية المندرجة فيه. وفي هذا الإطار كانت الدعوة إلى العالمية تأخذ في اعتبارها إيقاف النزعة إلى القطبية التي تظهر في ظل الكيانات القطرية، ولذلك غلب عليها المنحى الاتحادي الفيدرالي، وهو الطابع الذي غلب على التوجه الإقليمي خاصة ذلك الذي أخذت به أوروبا، مهْد التوجهين. وأدى استمرار التباينات الاجتماعية على المستوى العالمي في ظل الطبيعة العالمية لنظام الإنتاج الرأسمالي، جعل الأقاليم إذا نشأت تعمل كما لو كانت أقطارا. غير أن قضية السبق أو الريادة كانت من سمات الثورة الصناعية وما أوجدته من تغير مستمر في هياكل الإنتاج، وما يترتب عليها من أرباح ريعية، وهو ما أفرز تسابقا على "**خلق الأسواق**" قبل الانصياع لها، ومن ثم سعْي طرف (قطر أو إقليم) أو أكثر لممارسة القطبية.

وإذا كانت الإقليمية قد نشأت كبديل للعالمية، في إطار محاولة الخروج من الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للقطرية، فإن هذا التوجه لم يكن ليتمشى مع الواقع العملي ما لم يكن قد حدث تغير جوهري في معالم البنيان الاقتصادي قاد إلى تغير في رؤية الحدود التي يعمل فيها، وبوجه خاص أبعاد السوق التي يتحرك في أرجائها. فما نحن بصدده هو **تغير موضوعي** لا يمثل توجها إلى

العالمية بالمعنى السابق، ولكنه يمثل تحولا في أسس عمل النظام الرأسمالي نفسه، ليس أقل أبعاده شأنا الانتقال من القطاعات الثانوية إلى الثالثية، وإخلاء رأس المال بمعناه الصلب hardware موقع القياد إلى المعرفة التكنولوجية في شكلها الرخو software، وحدوث تغيرات في بعدي المكان والزمان. فكما أن الانتقال إلى الزراعة أدى إلى التوطن في الوديان، والانتقال إلى الصناعة قاد إلى تركز في المدن وأعطى أساسا لقيام كيانات قطرية توفر القاعدة المادية اللازمة وتهيئ الإطار الاجتماعي الذي يكفل سيطرة الرأسمالية الصناعية على رصيد بشري، يوفر عمالة طيّعة، سياسيا واقتصاديا، ويشكل سوقا تُستكمل بالتبادل الدولي، فإن التحول الموضوعي الحالي نحو الكوكبة يباعد بين التجمعات البشرية مكانيا لأنه يقربهم في الوقت نفسه زمانيا. وهو بالتالي يساعد على إبراز الفوارق بين القواعد الاجتماعية والمنظومات الثقافية للشعوب، رغم تعريضها لعوامل التوحيد الثقافي. ومن ثم يبقى العامل الحاسم هو: كيف يتعامل البشر توجهيا مع هذه الظاهرة الموضوعية، لا سيما وأنها ما زالت في دور التشكيل، وستظل كذلك إلى أجل غير فصير. وما حدث في الثورتين الصناعيتين السابقتين هو أن مسار التطور حكمته رؤى الأطراف الرائدة، التي شغلت بالتالي موقع القطبية. وهكذا فإن النتيجة الأولى التي نتوصل إليها هي أن التغير حينما تتوفر مقوماته الموضوعية، يتولى الطرف الرائد توجيهه لصالحه. ومن ثم فإن بقاء الولايات المتحدة في موقع القطبية رهن بقدرتها على الاستمرار في توجيه الظاهرة الموضوعية لصالحها، أي أمركة الكوكبة، وليس لأن الكوكبة هي ظاهرة أمريكية. وسنرى أن هذا الاستمرار مشكوك فيه.

وبالتالي يتعين علينا الفصل بين ظاهرتي الكوكبة والقطبية، والنظر إلى القضية على أنها محاولة من جانب الولايات المتحدة – ومن جانب غيرها أيضا – للتأثير في الظاهرة الموضوعية المسماة بالكوكبة. ونبادر فنشير إلى أمرين: الأول هو التمييز بين الكوكبة بهذا المعنى، وبين ما يمكن تسميته **التكوكب** globalization، أي العمل على انضواء مختلف المجتمعات البشرية تحت لواء الكوكبة، سواء بدفع من جانب القوى الموجهة لحركتها، أو باستكانة من جانب الكيانات التي تعتقد أنها مسلوبة الإرادة إزاءها. والثاني هو نتيجة للأول، بمعنى أن الولايات المتحدة امتلكت من القدرات ما أعانها على صياغة مسار الكوكبة – حتى الآن – بما أكسبها وضعا مميزا. أي أنها تؤثر في التكوكب من ناحيتين: التعامل مع الظاهرة الموضوعية، واستحداث عوامل ذاتية لدى الآخرين الأقل قدرة تدفعهم إلى تقبل ناتج هذا التعامل. وهذا هو مفهومنا لتعامل القطب الأكبر مع الكوكبة.

لمحة سريعة عن تطور النظام الاقتصادي العالمي:

نوجز فيما يلي عرضا لتطور النظام الاقتصادي العالمي منذ نشأة الرأسمالية الصناعية، مرورا بثلاث مراحل، تغيرت فيها العلاقة بين المكونات الأربعة: **المنشأة - الدولة - العالم – السوق**، حيث قاد التطور منذ فجر الثورة الصناعية تغير طبيعة "المنشأة" firm التي تمثل مركز اتخاذ القرار على المستوى الإفرادي (المايكرو)، وتغير معه دور الدولة التي هي مركز اتخاذ القرار على المستوى

الإجمالي (الماكرو)، وانتقلت بذلك البنية العالمية من نظام دولي إلى نظام عالمي. وعبرت هذه التغيرات عن نفسها بتغير في قواعد عمل **السوق**، ومواقع الأطراف الثلاثة سالفة الذكر منها.

أ) **<u>المرحلة الأولى</u>**:

وهي المرحلة التي شهدت الثورة الصناعية الأولى، وشغلت بريطانيا موقع القيادة. وفيها كانت **المنشأة** هي **المنتج الفرد**، الذي يعمل في ظل المنافسة الحرة، وفي نشاط تفرضه قواعد التخصص وتقسيم العمل. وتولت الدولة وظيفة **الحارس**، تهتم بالأمن والشؤون السياسية، تجبي الضرائب وتوفر للمنتجين مصادر الخامات والأسواق. ولأن الصناعة تجاوزت حدود ما لدى القطر من هبات طبيعية، ولحاجتها لأسواق واسعة، تحولت العملية الاستعمارية إلى وظيفة للدولة الساعية إلى إحراز التقدم الصناعي، لتحتكر مصادر الخامات والأسواق في وجه منافسيها الذين يحذون حذوها، وفي الوقت نفسه تدعو إلى تحرير التجارة أمامها على المستوى العالمي. هذه الدعوة قابلها في دول تسعى إلى ولوج مضمار الصناعة، **كالولايات المتحدة** وألمانيا، دعوة إلى **حماية الصناعة الناشئة**. هذا الدور المحوري للدولة كان مطلوبا في الحالتين لصالح الرأسمالية الناشئة، وهو ما أشاع استعدادا للانتقال من التمسك بالسيادة المحلية إلى قبول السيادة القطرية، وحدوث توافق بين النزعة الوطنية والتصنيع industrialism.

وكان معنى هذا خضوع العالم لسطوة الاستعمار (القديم)، تقوده دول رأسمالية في المركز يستحوذ كل منها على خيرات اقتصادات ما تسيطر عليه من مستعمرات وتغلق أسواقها عن الآخرين. وتولد عن النهب الاستعماري تراكم لرأس المال وجه إلى المستعمرات لتكريس تخصصها في الخامات، لتصبح بالمقابل أسواقا للمنتجات الصناعية. وتزايدت أهمية التراكم الرأسمالي، واقترنت ملكيته محليا ودوليا بالسيطرة. وبتجاوز دول المركز الحديثة الفتوّة الصناعية اصطدمت بترافق الهيمنة السياسية بالتفوق الاقتصادي للدول الصناعية القديمة وعلي رأسها بريطانيا. وكان لا بد من صراع تحول إلى حروب انتهت إلى الحرب العالمية الأولى، ووقع العالم العربي في النهاية ضحية عملية التقسيم التي تمخضت عنها، وكرستها اتفاقية سايكس/بيكو الشهيرة. خلاصة الأمر أن تركز مجال النشاط الإنتاجي في السوق الداخلية، وامتداد التجارة إلى النطاق العالمي، أكد على أهمية دور الدولة على المستوى القطري، ولكنه حفّز السعْي إلى القطبية على المستوى العالمي. ولأن أعباء القطبية كانت لها تكلفتها الاقتصادية، كان من الضروري أن تزيد قدرة الدولة التي تريد أن تشغل موقع القطب من النظام أن تمارس الاستعمار المباشر على نطاق أوسع من غيرها، لأنه يوفر لها مزيدا من الموارد الاقتصادية، ويحجب هذه الموارد عن الآخرين في الوقت نفسه. ولم تكن التحالفات التي أشار إليها الباحث هي القاعدة، ولكن كانت تقودها الدولة القطب عندما تصطدم القوى الاستعمارية القديمة بقوى دخيلة على المعسكر الاستعماري الذي حدث فيه نوع من التوافق على تقسيم المستعمرات، وهو توافق معرض للانهيار حالما ينسحب الطرف الدخيل.

ب) <u>المرحلة الثانية</u>:

جاءت هذه المرحلة في إطار الثورة الصناعية الثانية التي قادتها الولايات المتحدة، واتخذت فيها المنشأة شكل **الشركة الوطنية الكبيرة** corporation، ذات النطاق الكبير، وهو ما أدى إلى تنامي قدراتها الاحتكارية، فكان لا بد لها من **اتساع الأسواق**، وتجاوزها حدود القطر، حتى لو كان حجمه كبيرا. كما تزايدت أهمية رأس المال، وضرورة وجود استعداد لدى الرأسماليين على تكديسه في مشاريع كبيرة، وهو التوجه الذي قاده في الولايات المتحدة جون بيربونت مورجان، في وقت كانت تعوزها فيه رؤوس الأموال. وأصبح من مقومات استمرار هذه الشركات الضخمة في الأسواق **التطوير المستمر للمنتجات، كصيغة أولى لخلق الأسواق**، وهو ما امتلكت القدرة عليه بحكم حجمها. وتحول الفكر الاقتصادي الغربي إلى تحليل متطلبات العمل في ظل المنافسة الاحتكارية، بينما صدرت قوانين مقاومة الاحتكار وتعززت في عهد الرئيس الأمريكي ويلسون، الذي اتبع سياسة الانفتاح أو "الحرية الجديدة" New Freedom وبموجبها جرى تخفيض التعريفة الجمركية لأول مرة منذ 40 عاما، وتعديل النظام المصرفي، وتحديد ساعات العمل لعمال السكك الحديدية، وتحريم عمل الأطفال (وإن وقفت المحكمة العليا ضد هذا التحريم). ورغم أن الرئيس ويلسون كان صاحب النقاط الأربع عشرة التي جرى التفاوض بموجبها حول إقامة عصبة الأمم وإقرار حق تقرير المصير، وإنهاء الاستعمار، فإن مجلس الشيوخ الأمريكي رفض النص على اتخاذ عمل مشترك ضد أي اعتداء، وجاء هاردنج إلى البيت الأبيض حاملا لواء **سياسة العزلة** تجنبا للتورط في حروب لا تخص الولايات المتحدة.

وكان من الطبيعي أن تتحول الدولة في مواجهة التصاعد الكبير في قوة رأس المال إلى الدولة **المسيطرة**، سواء من خلال إقامة رأسمالية دولة، أصبحت ممكنة مع كبر حجم المنشأة، أو استيلاء الشركات على السلطة عن طريق توجيه أصوات الناخبين إلى القوى السياسية الملبية لمطالبها، على نحو ما حدث لويلسون. واتخذت الدول المسيطرة صيغا مختلفة، تنسجم مع المنشأة الكبيرة، منها الدولة المتدخلة في كل من الإنتاج والتوزيع في المعسكر الاشتراكي، ودولة الرفاهة التي فضلت التدخل في إعادة التوزيع وقصر التدخل في الإنتاج على ما يلزم له، والدولة الموجهة للتنمية في الدول النامية، والتي قد تتحول إلى متدخلة تطبق رأسمالية الدولة، أو إلى دولة رفاهة (الدول البترولية)، أو دولة حاضنة تقوم بالإنتاج وبتوفير الاستهلاك معا.

وحدث تناقص هائل في المسافات بسبب سرعة وسائل النقل (بظهور الطيران والسفن السريعة) والاتصال. وساد العالم صراع بين المراكز الرأسمالية على الأسواق، مع تزايد النهم إلى مصادر المواد الأولية، بينما بقي المركز الاشتراكي الناشئ معزولا. ورغم أن الولايات المتحدة فضلت عدم الانشغال بالأعباء السياسية للقطبية، فإنها قادت الدعوة إلى **حرية التجارة** نتيجة تفوقها الصناعي، بينما رفضها الآخرون نتيجة احتدام التناقض بين السيادة الوطنية ومتطلبات انسياب التدفقات الدولية. وتعاقبت الحروب التجارية وعمليات الإغراق والتلاعب بالنظم النقدية، مما أدى إلى تفاقم الأزمات، وقيام الولايات المتحدة **بتصدير الكساد الكبير.** وهكذا أدى استمرار التمسك بالأسس القديمة للنظام إلى جعله

غير مستقر. فهو يتمحور حول قطب اقتصادي ذي تأثير سياسي محدود، وتتعدد فيه القوى ذات الوزن السياسي العالمي، التي تسعى إلى تعويض محدودية دورها الاقتصادي، بصراع اقتصادي ومن ثم عسكري. وتحولت هذه التناقضات إلى حرب عالمية ثانية. ووجدت الولايات المتحدة أنها لا تستطيع البقاء خارج دائرة الحروب الأوروبية، ليس بسبب إجبارها على المشاركة فيها، بل لأن هذه الحروب كانت صراعا حول طبيعة النظام الرأسمالي ذاته.

وتحول التفكير بعد الحرب العالمية الثانية من **العالمية السياسية إلى العالمية الاقتصادية**، وفق منهج تعاملي، بينما اتخذت النظرية الوظيفية منحى اقتصاديا على المستوى **الإقليمي** في شكل نظرية وظيفية محدّثة، أخذت بها دول المركز الرأسمالي القديم، حيث احتل التعاون الاقتصادي بينها موقعا متقدما، على توثيق الروابط الثنائية لكل بمستعمراته. وأقيم إطار مؤسسي عالمي بتنظيمين، أحدهما سياسي (سان فرنسسكو) والثاني اقتصادي (بريتون وودز) لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفادي الحروب في كل من المجالين. ومكن هذا الولايات المتحدة من ربط النظام النقدي العالمي بدولارها، ثم دفعه إلى الخلل، ورفض إصلاحه، ليتسنى لها إبقاء الدولار أساسا لعملات الاحتياط، ومن ثم ارتضاء العالم تفاقم عجز مدفوعاتها، الذي مولت به توسعا في الاستهلاك مع تطوير في الإنتاج. وتم إقرار ميثاق حقوق الإنسان، من أجل وضع الفرد في مواجهة الدولة وتقليل احتمال ظهور نظم ديكتاتورية، ومن بعد ذلك إلى تسييس العلاقات الاقتصادية الدولية. وتحول العالم لمعسكرين بدخول الاتحاد السوفيتي الساحة العالمية بفعل استدراجه للمشاركة في الحرب وظهور المعسكر الاشتراكي، بينما تزعزعت سطوة الاستعمار المباشر، فاتسع نطاق العالم الثالث وبرزت قضية التنمية، لتسير إلى جانب قضايا النمو في الدول الصناعية، وتسريع التنمية في الدول الاشتراكية وتحقيق التقارب بينها.

جـ) <u>المرحلة الثالثة</u>:

وكان التغيير المهم على الصعيد الإنتاجي هو **امتداد عملية خلق الأسواق** من تطوير المنتجات إلى **تطوير متسارع في أساليب الإنتاج**، وإلى تطوير هائل في أساليب الإدارة وعلمها، بفضل تقنيات ساعدت الحرب على خلقها (وأدت لظهور الكمبيوتر وبحوث العمليات، وتطور الصناعات الهندسية والكيماوية والطاقة الذرية)، وبالتالي جعلها موجهة من قبل الدولة، غير متروكة للصدفة أو الاجتهادات الفردية. وتولت القيادة الولايات المتحدة حيث وفرت مقرا بعيدا عن ساحات القتال، وحشدت علماء كثير منهم (لا سيما اليهود) كان فارّا من أوروبا. ثم نُقلت للقطاع المدني، لتشكل إرهاصات التحول من الثورة الصناعية الثانية إلى ثورة تكنولوجية، والانتقال من الموجة الثانية الصناعية إلى الموجة الثالثة الخدمية مبتدئة عصر ما بعد الصناعة أو ما بعد المادة . وأدت هذه التطورات إلى زيادة تصنيع مستلزمات الإنتاج المتخصصة، وامتداد تعاقب مراحل الإنتاج مما شجع عملية **التكامل الرأسي** داخل المنشأة الواحدة، وبالتعاقد من الباطن، حتى لا تترك صناعة السلع الوسيطة تحت رحمة قوى السوق. وتطلب هذا تعدد مواطن النشاط وفقا للمواقع المناسبة للعمليات التحويلية والقرب من الأسواق. وتحولت الشركات الكبيرة إلى **عابرات قوميات**، لتجمع بين الاحتكار

على المستوى العالمي والتنافسية في الاقتصادات القطرية. وإلى جانب حرية التجارة التي ظلت مطلوبة لتسهيل الانتقال بين فروع الشركات، أصبح من اللازم التمكين من مزاولة النشاط وتحرير حركة الأموال، وهو ما أوجب استقرار العملات وما يعنيه من إزالة عجز موازين المدفوعات والعوامل المؤدية له، وإزالة المخاطر غير الاقتصادية (وبخاصة التأميم).

ولم تعد صيغة الدولة المسيطرة تلائم عصر عابرات القوميات، ومن ثم ظهرت صيغة الدولة المدبرة house-keeper، التي تتبع أسلوب التدخل غير المباشر عن طريق السياسات الاقتصادية. واختلفت مهامها حسب الموقع: فهي في دول المركز الرأسمالي تسهر على تدبير احتياجات العابرات المنطلقة أساسا من أراضيها أو بمساهمات رأسمالية منها، بما في ذلك إدارة المؤسسات العالمية لهذا الغرض. وكان حظ الولايات كبيرا، بحكم كبر نصيبها من الشركات الكبيرة. وهي في الدول النامية، مسئولة عن خلق البيئة التي تراها العابرات ملائمة لها. وتغيرت صيغة **الاستعمار** من الاستعمار الحديث غير المباشر الذي خلف خلال المرحلة الثانية الاستعمار القديم المباشر الذي ساد المرحلة الأولى، إلى **استعمار جديد**، تشارك فيه الدول المستهدفة به نفسها، بمحاولة **التذيّل** للمركز. ويلاحظ أن استمرار المعسكر الاشتراكي في حرصه على سيادة الدولة المسيطرة في كل من أقطاره، تخلف عن مواكبة مواصلة تدويل العملية الإنتاجية، لأن أساليب المشروعات المشتركة عجز عن مجاراة الوفورات التي تمكنت العابرات الرأسمالية من تحقيقها، وكان هذا هو السبب الموضوعي لانهياره.

وسوف تتناول بحوث أخرى الجوانب التقنية التي تميز الحقبة الحالية والمقبلة. نشير هنا إلى أن تغير صيغة المنشأة وبالتالي دور الدولة، صحبه تغير موضوعي آخر هو التغير في أهميات عناصر الإنتاج وفي نظم الإدارة. فظهرت المعرفة كعنصر حاكم وتقدمت على رأس المال، وغيرت بالتالي من مفهوم التراكم، إذ لم يعد اختزان القديم واسترجاعه هو الفيصل، بل إبداع الجديد، وهو لا يتوقف بصورة عضوية على التراكم السابق، ومن ثم أعيد تشكيل معالم الخريطة الاجتماعية وقواعد الحراك الاجتماعي. وحدث انتقال من الرأسمالية الصناعية إلى ما يمكن تسميته **التكنولية**. وبرزت لذلك أهمية التنظيم المجتمعي، أو ما يسمى رأس المال الاجتماعي، بينما تغيرت أسس انتقالية العنصر الحاكم، لارتباطه بالإنسان المبدع دون اشتراط تحركه المادي معه. كما تغير دور التخطيط بمستوياته المختلفة، ليصبح في المنشآت تخطيطا استراتيجيا يخدم الإدارة عن بعد. واتفق هذا مع مزاج الولايات المتحدة التي تفضل البقاء في حدود دولتها، ومد أذرعها الطويلة إلى حيث تريد. (وتتفق معها إسرائيل في هذه الخاصية، أي أنهما يعملان بصيغة الدولة عابرة القوميات). إلى ذلك يضاف أن كلا من العابرات وبدايات الثورة التكنولوجية انطلقت أساسا من أرضها.

الكوكبة والعالمية والأمركة:

تحولت الولايات المتحدة من سياسة الحماية خلال المرحلة الأولى للنظام الاقتصادي العالمي، إلى الانفتاح التجاري خلال المرحلة الثانية من منطلق العزلة التي كسرها التورط في الحروب الأوروبية لتصبح رائدة للتحول إلى المرحلة الثالثة، التي أحالت النظام فعلا من نظام دولي إلى نظام عالمي

وتمكنت من تحويل النظم المؤسسية التي استهدفت العالمية في السابق إلى خدمة الكوكبة، ومن ثم عملت كدولة "مدبرة" كبرى، تخدم العابرات التي انطلقت بدايةً منها، وتطلعت إلى النفاذ إلى التجمعات الإقليمية التي تحولت من مواجهة للعالمية إلى السعي للاندماج في النظام العالمي. وتمكنت مراكز قطرية وإقليمية من إحراز تقدم تكنولوجي واضح، استند في بعض الأحوال (اليابان وجنوب شرق آسيا) إلى منظومة ثقافية خاصة، وتنظيم مجتمعي مغاير، فضمن بذلك القدرة على الدفع الذاتي. وأحدث تعدد المراكز الاقتصادية المتطورة تراجعا في المركز النسبي للولايات المتحدة، جعلها تتحول من العمل المباشر على المستوى العالمي إلى محاولة النفاذ إلى الأقطار وإلى الأقاليم. فبعد أن كانت تكتفي بالتحرير متعدد الأطراف للعلاقات الاقتصادية الدولية، وترفض المشاركة في الإقليمية، إذا بها تبتدع **إقليمية جديدة** في رابطة النافتا، وتقيم علاقات مباشرة مع جنوب شرق آسيا، إضافة إلى تلك التي أقامتها مع أوروبا، التي بدأت بدورها تتبع نمطا مماثلا. وهي تدفع بالشرق أوسطية ليكون لها تواجد نشط في الوطن العربي. وفي الوقت نفسه تغيرت هياكل ملكية رأسمال العابرات، ولم يعد أمريكيا في المقام الأول. وهكذا يظل النظام العالمي غير مستقر، لأن الهيمنة السياسية التي تتمسك بها الولايات المتحدة حمّلتها أعباء استطاعت حتى الآن حلها على حساب كل من العالمين الاشتراكي والثالث، ومن خلال تراكم العجز الذي أتاحه الموقع الذي لا زال الدولار يشغله. هذا التفاوت بين التركز السياسي والتعدد الاقتصادي لا يمكن أن يستمر، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن العملات الأوروبية سوف تتوحد لتغير من أساس النظام النقدي، فضلا عن التقارب الاقتصادي والاجتماعي للدول الأوروبية، التي تشجع عمليات اندماج منشآتها عبر الحدود، كعابرات أوروبية.

خلاصة القول أن الظاهرة الموضوعية سوف تستمر، ولكن لن تتمكن الولايات المتحدة من الانفراد بها من خلال السيطرة السياسية، أو التفوق الاقتصادي والمعرفي المطلق، خاصة مع انتشار عابرات القوميات، ونجاحها في إجبار مختلف الأقطار والأقاليم على التكيف الهيكلي. هذا التكيف الذي تقوده الولايات المتحدة كدولة مدبرة كبرى، سيؤدي استكماله إلى إنهاء المهمة المطلوبة منها. ومن ثم فإن نجاح المراكز الأخرى، المتقدمة حاليا والمرشحة للتقدم، في المساهمة الإيجابية في بناء التكنولية، سوف يؤكد التعددية الاقتصادية، ويقود في النهاية إلى نبذ الأحادية السياسية. على أن الأهم من ذلك، أن تستطيع المجتمعات المختلفة من المحافظة على منظوماتها الثقافية، ليس مواجهةً للأمركة، ولكن في ظل توجهات عابرات القوميات التي ستبدأ تدريجيا في تولي القياد. ويتوقف هذا على الدور الذي تلعبه المجتمعات متباينة الثقافات في إقامة تنظيمات مجتمعية تتكيّف معها عابرات تساهم فيها بالنصيب الأكبر، وهو ما يحتاج إلى صياغة الاتفاقيات التي تنشط منظمة التجارة العالمية في عقدها هذه الأيام على هوى الولايات المتحدة.